شراء الحقوق الفلسطينية

بروفيسور عبد الستار قاسم
12/حزيران/2008

تفسر دوائر سياسية غربية وأكاديميون غربيون ظاهرة الانخراط في المنظمات العسكرية السرية في أغلب الأحيان بناء على عوامل اقتصادية واجتماعية. إنهم يقولون بأن الفقر وما يترتب عليه من انشغال رب الأسرة في البحث عن لقمة الخبز، ومن بحث الأم عن عمل مساعد يؤديان إلى مشاكل وهموم نفسية واجتماعية لدى الفتية مما يدفعهم إلى تبني أفكار العنف والانتقام من الآخرين، أو إلى تعاطي المخدرات والاشتغال بالدعارة والانضمام إلى عصابات نهب وسرقة وقتل. والاستنتاج عادة مفاده بأن المدخل إلى القضاء على ظاهرة العنف والانحراف هو تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية للناس.

على مدى السنين الطويلة للمعاناة الفلسطينية، كان من الصعب أن يتكلم مسؤول رسمي غربي عن الحقوق الفلسطينية وضرورة إعادتها إلى أصحابها، وتركز الكلام حول البحث عن حل ما للصراع القائم. ربما نسمع مسؤولا يتحدث عن معاناة الفلسطينيين، وعن وضع المخيمات السيء من النواحي الصحية والمعيشية، وربما نسمعه يتحدث عن حقوق إنسانية للاجئين الفلسطينيين أو للفلسطينيين تحت الاحتلال، لكنه من النادر جدا أن نسمعه متحدثا عن الحقوق الوطنية. ولهذا نرى أفق الغرب الرسمي في البحث عن حل للصراع القائم محصورا في الغالب في البعد الاقتصادي أو المعيشي للناس على اعتبار أن الوضع الفلسطيني أفرز ظاهرة عنفية لا بد من القضاء عليها.

قررت إسرائيل منذ البدء مواجهة المقاومة الفلسطينية بالعنف المضاد، لكنها لم تحقق نجاحا على الرغم من قدرتها التدميرية الهائلة. استمرت المقاومة وتنوعت أساليبها ووسائلها إلى درجة وصولها إلى التجمعات السكانية اليهودية وإشاعة الذعر والخوف في قلوب الإسرائيليين. جنبا إلى جنب المواجهة العنيفة، رأت إسرائيل والحكومات الغربية المؤيدة لها ضرورة العمل باتجاه المال والاقتصاد.

ترويض فلسطينيين

اعتمد أعداء الشعب الفلسطيني سياستين تكمل إحداهما الأخرى وهما: سياسة الإحباط الناجمة عن الإخفاقات والهزائم، وسياسة الحوافز القائمة على المال والجاه. لست هنا بصدد شرح هاتين السياستين، وبإمكان المتتبع أن يربط بين هزيمة الفلسطينيين في لبنان عام 1982 وسياسة تخريب انتفاضة 1987 من جهة، وسياسة سماح إسرائيل بتدفق أموال من الخارج وصناعة قيادات فلسطينية محلية لا تؤيد فكرة المقاومة المسلحة.

تمثلت الخطوة الأولى في البحث عن حل مالي للقضية الفلسطينية في إنشاء مراكز وجمعيات فلسطينية يشرف عليها أكاديميون ومثقفون فلسطينيون يؤمنون بالحلول الاقتصادية وبإظهار ما يسمى بالوجه الحضاري للشعب الفلسطيني. بدأ البحث عن أكاديميين ومثقفين في بداية الثمانينات بوتيرة منخفضة وحذرة جدا لأن البيئة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع لم تكن مهيأة لاستقبال أو مهادنة نشاطات من هذا القبيل. ظهر مثقفون فلسطينيون ينادون بضرورة مخاطبة الغرب باللغة التي يفهمها وهي لغة الإقناع اللفظي باستعمال معاناة الفلسطينيين وفضح الممارسات الإسرائيلية ضدهم. لم يتحدثوا في الثمانينات ضد المقاومة، ولم يعلنوا عن استعدادهم للاعتراف بإسرائيل، لكنهم ضربوا على نغمة تحسين الأوضاع الاقتصادية كوسيلة لرفع بعض المعاناة عن الشعب، وركزوا على فكرة إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع. كنت أنا من الذين تمت مقاربتهم، وعرض علي القنصل الأمريكي في

القدس التعاون عام 1983، وعرض علي الإسرائيليون عام 1989 أن يصنعوا منـي زعيمـا فلسطينيا.
كان من المهم في تلك الفترة تحويل الاهتمام الفلسطيني من حق العودة وحق تقرير المصـير إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واللعب على وتر معاناة أهل الضفة وغزة وذلك بهـدف تقليص المطالب الفلسطينية وتقليص الشعب الفلسطيني إلى الشعب في الضفة وغـزة. مقابـل ذلك، كان يحصل هؤلاء المثقفون والأكاديميون على تسهيلات من الاحتلال مثـل تسـهيلات السفر والتنقل وإلقاء المحاضرات وحضور الندوات على مستوى عالمي وتلقي الدعم المـالي. أذكر هنا مثل مركز الإعلام الفلسطيني الذي وجد مجالا واسعا لنشاطاته بما في ذلـك تلقـي المال من منظمة التحرير الفلسطينية دون اعتراض جدي من قبل الاحتلال. وأذكـر هنـا أن القائمين على مثل هذه المراكز قد ظهروا كقيادات فلسطينية فيما بعد، وأن ملاحقة الاحـتلال لأغلبهم لم تكن سوى أعمال للتغطية وصناعة الصور القيادية.
قبل الفلسطينيون مع الأيام ابتداء من عام 1988 بالمحرمات وتجاوزوا كل الخطوط الحمـراء التي وضعوها لأنفسهم في نضالهم من أجل استعادة الحقوق. اعترفـوا بإسـرائيل وبقـراري مجلس الأمن 242 و 338، ونسقوا أمنيا مع إسرائيل واعتقلـوا فلسـطينيين بـتهم مقاومـة الاحتلال، الخ.

سياسة شراء الحقوق

بعد نجاح سياسة الإحباط والحوافز، انتقلت أمريكا وإسرائيل إلى تقييد الفلسـطينيين بالمزيـد وذلك من خلال سياسة مالية تضع لقمة خبز الفلسطينيين بيديهما أو بأيـدي الـدول الغربيـة عموما. كان الهدف وما زال وضع الفلسطينيين في أسر الرغيف مما يحـول بيـنهم وبـين المقاومة أو التركيز على الحقوق، وإشغال الفلسطيني بما يمكن أن يأكل اليوم ولـيس بكيفيـة العمل على إعادة اللاجئين أو تحرير القدس. اشتدت وتيرة هذه السياسة بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، وهي تقوم الآن على ثلاث عناصر رئيسة:

أولا: الرواتب

ربطت أمريكا وإسرائيل تمويل الفلسطينيين بعد أوسلو بالدول المانحة، وربطت الدول المانحة تقديم المال بمدى التقدم الذي يحرزه الفلسطينيون على الأرض في تطبيـق الاتفاقيـات مـع إسرائيل بخاصة فيما يتعلق بالمسألة الأمنية. انتزعت أمريكا وإسرائيل مسألة الـدعم المـالي للفلسطينيين من العرب مثل السعودية والكويت والإمارات ووضعته بيد الدول المانحة التي لا تتصرف بدون إذن الدولتين. هذا علما أن دولا عربية استمرت بتقديم الدعم المالي، لكن كدول مانحة وليس كدول شقيقة لا تضع الشروط الأمنية والتطبيعية.
تبنت السلطة الفلسطينية فكرة زيادة أعداد الوظائف الحكومية، وأخذت توظف عشـرات آلاف الناس الذين لا يقدمون أي خدمة حقيقية للشعب الفلسطيني. عشرات آلاف الفلسطينيين حصلوا على وظائف رسمية بخاصة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية لم يكن لهم أي عمل سوى قـبض الراتب آخر الشهر. لم تعترض الدول المانحة على هذه السياسة غير الحكيمة، وقدمت الأموال الكافية لتغطية الرواتب. وقد كان واضحا أن هذه الدول لم تكن معنية بالإنتاج الفلسـطيني أو تقديم خدمات حقيقية للشعب الفلسطيني وإنما كانت معنية بربط أكبر عدد ممكن مـن الشـباب الفلسطيني بالراتب الذي يأتي من الغرب. وبما أن الراتب مرتبط بالسياسة الأمنيـة للسـلطة، وبعزوف الفلسطينيين عن المقاومة، فإن قبض الراتب يصبح على حساب مقاومـة إسـرائيل، ولصالح الاستمرار في التفاوض معها.
كان من الملاحظ أن الأموال المخصصة للرواتب لم تكن تأتي إلى السلطة الفلسطينية بالجملة، وإنما شهريا وتبعا للخطوات التي تقوم بها السـلطة الفلسـطينية ضـد عناصـر المقاومـة

الفلسطينية. وقد استمرأ فلسطينيون فكرة اعتقال فلسطينيين متهمـين بنشـاطات أمنيـة ضـد إسرائيل وغلفوها بتبريرات وطنية تزينها للناظرين.
شاهد العالم عمق الأسر المالي الذي أوقع الفلسطينيون أنفسهم فيه عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006. قطعت الدول الغربية أموال الرواتـب، وحولـت القضـية الفلسطينية إلى قضية رواتب موظفين أغلبهم لا يعملون. ووجد الفلسطينيون أنفسهم أمام قبول مسؤولين عنهم بإرادة أمريكية إسرائيلية لأنه بدونهم لا تتدفق الأمـوال. بسـبب الرواتـب، تستطيع أمريكا وإسرائيل أن تتحكما تماما بالسياسة العامة للسلطة الفلسطينية.

ثانيا: المنظمات غير الحكومية

في فلسطين، هناك منظمات غير حكومية تحصل على تمويلها محليا وعربيـا، لكـن أغلـب المنظمات تحصل على تمويل غربي من إيطاليا وأمريكا وهولندا والنوريج وفرنسا، الخ. مـن هذه المنظمات من يقيم علاقات تطبيعية مع إسرائيل، ومنها من يرفض التطبيع ويرفض إدانة ما تسميه أمريكا بالإرهاب. على الرغم من الفروقات إلا أن موظفي هذه المنظمـات والـذين يعدون بعشرات الآلاف يحصلون على الراتب بفضل التمويل الغربي، ولا مفـر أمـامهم إلا التفكير بأهمية استمرار قبض الراتب.
الاستقرار مهم جدا بالنسبة لهؤلاء من أجل استمرار المشاريع الاجتماعية والإنسـانية التـي يقومون على تنفيذها، وإذا كان لمقاومة أن تنشأ أو لصراع دموي أن يتطور فإن اسـتمرارية العمل تبقى في مهب الريح. أي أن الظرف الموضوعي الذي يعمل بـه هـؤلاء الموظفـون يجعلهم أكثر ميلا نحو قراءة الاهتمام الغربي بزوال المقاومة الفلسطينية أو وقفها. هذا علما أن هناك منظمات غير حكومية تعادي المقاومة الفلسطينية، ويقوم مسؤولوها بنشاطات تطبيعيـة مع العدو الصهيوني ويتبنون برامج للتطبيع.
للموظف في هذه المنظمات أن يوازن بين الحقوق الوطنية الفلسطينية وبين لقمة خبزه ولقمـة أطفاله، وبمجرد الدخول في هذا الحوار الداخلي تكون إسرائيل وأمريكا قد حققتا إنجازا كبيرا.

ثالثا: اتفاقية باريس الاقتصادية

أدخلت اتفاقية باريس الاقتصادية لعام 1994 التاجر والصانع الفلسطينية في حظيرة السـيطرة الاقتصادية الإسرائيلية والتي تربط الاقتصاد الفلسطيني تماما بالاقتصاد الإسـرائيلي. لا تمـر بضاعة إلا عبر تاجر إسرائيلي، ولإسرائيل أن تقتطع رسوم الجمارك وتحدد الضرائب، الخ. قدرة التاجر الفلسطيني وبالأخص المصدر مربوطة بالإرادة الإسرائيلية، وأموال الجمارك التي من المفروض أن تدفع للسلطة الفلسطينية تبقى تحت الإرادة الإسرائيلية. وقد لاحظنا كيف أن إسرائيل حجزت هذه الأموال بعد فوز حماس في الانتخابات لأن السياسة الحمسـاوية ليسـت وفق المقاييس الصهيونية.
ربطت اتفاقية باريس الوضع الاقتصادي الفلسطيني بالوضع العالمي من ناحية حرية التجارة، وبالنظام المالي العالمي الذي يراقب حركة كل دولار. كانـت النتيجـة أن ازداد الاسـتيراد الفلسطيني على حساب الإنتاج المحلي فخسر الفلاح والنجار والحرفي وأصبحوا عاطلين عـن العمل، وأن أصبحت إسرائيل وأمريكا تراقبان تدفق الأموال من جهات غيـر جهـة الـدول المانحة. كان الفلسطيني يتدبر أمره في السابق بطرق مختلفة ويحصل على الأمـوال، لكـن اتفاقية باريس وضعته تحت الرقابة المالية المشددة.
وقد جلبت اتفاقية باريس للشعب الفلسطيني قيادات اقتصادية مرتبطة بالنظـامين الاقتصـادي والمالي العالميين، ومنها متهم بالعضوية في الحركة الماسونية وبإقامة علاقات فوق اقتصادية مع إسرائيل.

العادة وفق الشعار

إذا قدم زائر إلى الضفة الغربية الآن فسيسمع الكثير عن غلاء المعيشة وصعوبة تدبير النفقات اليومية وارتفاع الأسعار، لكنه سيسمع القليل عن سياسات إسرائيل في الاستيطان ومصـادرة الأراضي والاعتقال والاغتيال. ليس من السهل اتهام الناس، لكن سياسات إسرائيل وأمريكـا التي لاقت صدى لدى قيادات فلسطينية سياسية واقتصادية وأكاديمية وثقافية أوصلت الشـعب الفلسطيني إلى الاهتمام المتزايد بتكاليف المعيشة على حساب الحقوق الوطنية.

إذا زاد الضغط الاقتصادي على الشعب الفلسطيني، وتعمق ربـط الحيـاة اليوميـة للشـعب الفلسطيني بالضفة الغربية بالمال الغربي فإن التحول عن الوطني إلى الذاتي لن يبقى مجـرد أمر طارئ أو مؤقت وإنما سيصبح عادة تسيطر على الاهتمامات، وبدل التمسك بحق عـودة اللاجئين تصبح الأولوية للتمسك بالراتب. المعنى أن الهدف في النهاية هـو شـراء الحقـوق الفلسطينية بثمن معين يحدده القائمون على السياسة ووفق تقديرهم الخاص بتطـور النفسـية الفلسطينية. وعليه فإن الحديث الآن حول حلول سلمية وحقوق فلسطينية لـيس إلا اسـتهلاكا للوقت لحين تذويب القضية الفلسطينية في الراتب الشهري.

هل ستنجح هذه السياسة في النهاية؟ لا شك أنها تحقق نجاحا الآن، وهي تتقدم فـي نجاحهـا، لكن ليس كل الشعب يقبض راتبا، وليس كل الشعب على استعداد للتخلي عن الحقوق من أجل الراتب.